الجلسة الرابعة بعد المائتين

- **التاريخ** : الثلاثاء 22 رمضان 1421(2000/12/19)
- **الرئاسة** : السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني للرئيس
- **التوقت** : ساعة وثلاث وثلاثون دقيقة ابتداء من الساعة الحادية عشرة و13 دقيقة صباحا
- **جدول الأعمال**: الأسئلة الشفهية

❖❖❖

المستشار السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال لهذه الجلسة أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات السيد الأمين تفضلو.

المستشار السيد علي لطفي أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بثلاث قرارات من المجلس الدستوري الأول يحمل رقم 2000-419 م.د بشأن الطعن الذي قدمته النقابة الوطنية لمحترفي المسرح ملتمسة فيه التصريح بأن الإجراءات المتخذة بالنسبة لعملية إنتخاب تلث أعضاء المجلس المستشارين المجراة يوم 15 شتنبر 2000 جاءت مخالفة لأحكام الدستور وقد قضى المجلس الدستوري بعدم قبول الطلب الذي قدمته النقابة الوطنية لمحترفي المسرح، القرار الثاني يحمل 420/2000 م.د بشأن الطعن الذي قدمه السيد عبد السلام شفيق ملتمسا فيه إلغاء إنتخاب السيد بوبكر أعبيد عضوا في مجلس المستشارين على إثر الإقتراع الذي أجري يوم 15 شتنبر 2000 بجهة دكالة عبدة عن هيأة الجماعات المحلية وقد قضى المجلس الدستوري بعدم قبول طلب الطعن، القرار الثالث والأخير يحمل رقم 421/2000 م.د بشأن الطعن الذي قدمه السيد محمد الخنشوف ملتمسا فيه إلغاءانتخاب السيد أحمد الإدريسي عضوا بمجلس المستشارين على إثر الإقتراع الذي أجري يوم 15 شتنبر 2000 بجهة طنجة تطوان عن الغرفة الفلاحية وقد قضى المجلس الدستوري برفض طلب الطعن، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الأمين.

حضرات السادة،

نشرع الآن في الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال هاته الجلسة البالغ في عددها كما هو في علمكم عشرة أسئلة، نستهل بالسؤال الموجه الى السيد وزير الشؤون الثقافية والإتصال حول هيكلة المجال السمعي البصري وضمان حقوق الفعاليات السياسية في استعمال وسائل الإعلام العمومية، السؤال مطروح من طرف السادة المستشارين السيد رئيس الفريق رحو الهيلع، السي حميد كسكوس، محمد بلامين، محمد العربي بوراس والسيد أحمد الشوفاني فليتفضل السيد رئيس فريق الجبهة الديمقراطية لطرح هذا السؤال.

السيد المستشار رحو الهيلع:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون.

تحملتم السيد الوزير مسؤولية وزارة الإتصال الى جانب وزارة الثقافة في ضروف خاصة ضروف تطرح فيها مسألة الإعلام نفسها

بالإلحاح، ونطرح ضرورة الحسم فيها بعد أن أخذت وقتا طويلا من الدراسة والتأمل إننا نعيش اليوم تحولات هامة على المستوى الديمقراطي ونحن نعتقد أن الإعلام خاصة العمومي منه يعبر عن مدى عمق هذه التحولات ورغم التطورات الإيجابية التي عرفتها القناتين التلفزيتين فإن هذا المجال يحتاج الى هيكلة جديدة عصرية وديمقراطية لتتمكن كل الفعاليات من المجتمع من التعبير كحق من الحقوق الديمقراطية وضمان كل حقوق الفعاليات لإستعمال وسائل الإعلام العمومية بشكل مقنن إعتمادا على معايير نزيهة وديمقراطية متفق عليها من طرف الجميع على غرار ماهو معمول به في الدول الديمقراطية، ما نلاحظه اليوم أن هناك إعتبارات خاصة تجعل وسائل الإعلام مقتصرة على جهات معينة. وعلى أسماء بعينها الأمر الذي يخلق تساؤلات وسط الرأي العام حول مستوى دمقرطة الإعلام ببلادنا لذلك نسائلكم السيد الوزير أولا عن مصير توصيات المناضرة الوطنية للإعلام وبشكل خاص تشكيل هيأة عليا للسمعي البصري والتي يمكن في إطارها تقنين ومتابعة إستعمال وسائل الإعلام العمومية من طرف جميع الفعاليات، كما نسائلكم عن التدابير التي تتخذونها لضمان التوزيع الديمقراطي لأوقات إستعمال بلاطو التلفزة بالقناتين وماهي التقنيات التي تنوون إعتمادها حتى تستفيد كل الحساسيات وحسب الإستحقاق بعيدا عن الزبونية والعلاقات الشخصية والخاصة شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد محمد الأشعري وزير الشؤون الثقافية والإتصال:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم،

أود في البداية أن أؤكد أن الحكومة ماضية في تهييء الإصلاح الشامل للقطاع السمعي البصري، وذلك بعد فترة تأمل طويلة وصلنا في نهايتها إلى توافق تام بين المهنيين والمقررين السياسيين على أن فضاءنا السمعي البصري يحتاج اليوم إلى إعادة الهيكلة من الناحية القانونية ومن الناحية التأطيرية ومن الناحية التمويلية وهذه الأشياء تحتاج إلى مجهود تشريعي تنكب الحكومة اليوم على إعداده وسيهم المجالات التالية الإذاعة والتلفزة المغربية، مديرية البث، لاماب أي الوكالة، وكالة المغرب العربي للأنباء، المصلحة المستقلة للإشهار، علما بأنه تنفيذا لتوصيات المناضرة عولج عدد كبير من الملفات وخاصة فيما يتعلق بحقوق التأليف والصناعات السينمائية التي سبق لهذا المجلس الموقر أن ناقش القانون المعد حولها أما فيما يخص توزيع الفضاءات الموجودة في التلفزيون أو في الإذاعة فيهمني أن أوضح ما يلي يجب أن نفرق بين المراحل الإنتخابية التي يجري فيها هذا التوزيع بشكل مقنن ومتساوي وحسب حصص يتفق عليها الجميع وبين المعالجة الإعلامية اليومية التي يتولى فيها المهنيون بكل حرية تدبير هذا الموضوع وفقا لمعطيات الساحة الإعلامية وما يستجد من ملفات وما يفرض الأمر من متابعة على المستوى الإعلامي.

وفي هذا المجال يجب أن نحترم، وهذه قاعدة لابد أن نتشبث بها جميعا، يجب أن نحترم إستقلالية الإعلاميين وحق المهنيين في أن يختاروا المواد والملفات التي تستجب لضرورة إعلامية معينة ومعالجتها وفق إختياره لكن وكما تعلمون جميعا هناك قواعد سلوك على المستوى الإعلامي، هذه القواعد هي التي تجعل من المعالجة الإعلامية معالجة متاحة للجميع وبإمكاننا في جلسات مطولة أو في إطار اللجنة أن نقدم بالتفصيل وعلى مدى سنة المعالجات الإعلامية وهل كانت لصالح فئة معينة أم كانت لصالح جميع الحساسات السياسية وأنا أؤكد اليوم بإسم الحكومة أنها كانت لصالح جميع الحساسيات السياسية اللهم إلا إذا كانت هناك فترة تجمعت فيها أو تجمع فيها الإهتمام حول بعض الملفات تعني بعض الفئات من المجتمع السياسي المغربي فآنداك من حق المهنيين أن يشتروا موادهم وملفاتهم بكل حرية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار، تفضلوا.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات تمناو ليكم التوفيق في هذا المشروع اللي الحكومة منكبة عليه، السؤال ديالنا السيد الوزير المقصود منه البحث عن الوسائل كيف نجعل من وسائل الإعلام اللي هي في ملك الدولة أي الإذاعة والتلفزيون أي القناة الأولى والقناة الثانية نجعلو منهم واحد المجال اللي مفتوح ومفتوح على الجميع وليس حكرا على جهة من الجهات ولو كانت الحكومة وبالأحرى في أن يكون حكرا على شخص من الأشخاص فالمطلوب من المجال هذا وهو يواكب الحدث، يواكب الخبر وليس مواكبة الأشخاص وهذا مالاحضناه وذلك بغيناه إيكون متفاديا للمحسوبية والزبونية، في هذه الآونة الأخيرة حسينا بها طغات على هذا المجال وكذلك التكافؤ.

من تيكون واحد الحدث مثلا أوقع فيه إختلاف بين طرفين خص الكلمة تعطى للطرفين بجوج الرأي والرأي الآخر، مثلا غير في القضية ديال منع الأسبوعيات الثلاث ماوقعش هذا وسجلنا كذلك داخل المجلس، داخل البرلمان لأن تدخلات الفرق ولأول مرة التلفزة مابتتهاش في المناقشة العامة ديال قانون المالية وهذا واحد الفرصة اللي تنشط فيها النقاش السياسي داخل البرلمان واليوم كنشاهدو بأن هذا تراجع إمكن كاع نكول هذي رقابة على المؤسسة التي تراقب الحكومة فاحنا بغينا نتفاداو هذه الإنزلاقات في إنتظار هاذ بغيت نضبطوا نوضعوا واحد واحد الميكا نزمات واحد المعايير مدققة لإستعمال هذا المجال لأنه مجال ديال الدولة أي ديال الشعب الجميع عندو حق اعبر من خلاله ومن خلال القنوات ديالو وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

كنظن هناك رد للسيد الوزير، تفضلو.

السيد وزير الثقافة الاتصال :

مرة أخرى السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أؤكد أنه ليس هناك أي حكر للتلفزيون أو للإذاعة لصالح أية جهة من الجهات وبإمكان السيد المستشار المحترم أن يسائلني في اللجنة التي يمكنني أن أتوسع فيها وأن أقدم له يوما بيوم وعلى مدار السنة كم هي اللقاءات، الأحاديث والتغطيات التي همت الأحزاب السياسية، بمختلف توجهاتها أؤكد مرة أخرى أن هناك حق للمهنيين في أن يعالجوا القضايا ذات الأهمية والتي لها طابع مستعجل والتي تتثير الرأي العام في مرحلة معينة من حقهم أن يعالجوها بحرية وإذا ماتمرنوا بحرية في هذه المعالجة، فلا يمكن أن نحسب ذلك على الزبونية ولا على العلاقة الخاصة يجب أن ننسى بصفة نهائية صورة وزير الإتصال اللي كياخذ التلفون ديالو وكيعيط للتلفزيون وتيكول ليهم دوزو فلان أو دوزو فلان فقد انتهى هذا الأمر، المهنيين راه كيعرفو شغالهم بطبيعة الحال حنا كلنا مسؤولين باش نوفروا للتلفزيون والإذاعة أكبر ما يمكن من النزاهة في تقديم الآراء المختلفة، تنعملوه الآن بطريقة تنضيمية، لكن من الممكن نعملوه بطريقة مؤسسية عندما تضهر للوجود الهيأة العليا التي ستفصل في جميع النزاعات المتعلقة بهذا الموضوع، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على رده، السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول مشاكل الهجرة الى الخارج سؤال طرحه السيد المستشار السي إدريس الراضي، السي ادريس تفضلوا.

المستشار السيد ادريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

إننا نطرح هذا السؤال اليوم نظرا لأن ظاهرة الهجرة السرية قد استفحلت ونظرا لأننا نسمع كل يوم أخبارا مؤلة عن قوارب الموت

وأهم هذه الظاهرة هو مشكل البطالة التي تدفع بالمواطنين الأبرياء إلى المغامرة بكل الأشكال القانوئية وغير القانونية بحيث ينشط عدد هام من السماسرة الذين يستغلون هذا الوضع لإبتزاز المواطنين والزج بهم في مغامرات غير محمودة العواقب وبالمقابل فإن دولا أوربية في حاجة إلى اليد العاملة المؤهلة إذ تخصص لذلك عقود كثيرة تعد بالآلاف لكن هذه العقود لا تمر عبر القنوات الرسمية والإدارية بل تنشط السوق السوداء وتفتح الباب لإبتزاز المواطنين وإستغلالهم، وفي هذا الإطار أخبركم السيد الوزير أن المسؤولين الإيطاليين قد عبروا عن رغبتهم في مناقشة هذه المشكلة مع وفد برلماني قام بزيارة، بزيارة إيطاليا مؤخرا، كما أكدوا إستعدادهم للتعاون مع المغرب بخصوص تنظيم الهجرة من خلال عقود عمل قانونية محدودة المدة وعبروا عن إستعدادهم للمساهمة في تدريب المستفيدين وتكوينهم بهدف تأهيلهم للعمل بإيطاليا مما سيفيد بلدنا إذ أنه حتى في حالة نهاية العقد ورجوعهم إلى أرض الوطن فإن الإقتصاد المغربي سيستفيد من يد عاملة ذات خبرة عالية كما أن هذه العقود المنظمة بشكل رسمي ستساعد على تنظيم الهجرة والتحكم فيها.

ولذلك نسائلكم السيد الوزير، ألا تفكر الحكومة في إبرام إتفاقيات مع كل الدول الأوربية التي ترغب في يد عاملة مؤهلة؟ وما مصير الإتفاقيات التي سبق للمغرب أن أبرمها مع بعض الدول الأوربية في مجال التعاون والتأطير؟ ألا تفكر الوزارة في التنسيق مع وزارة التشغيل لإحداث مراكز التكوين لليد العاملة المؤهلة للهجرة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون للرد على سؤال السيد المستشار.

السيد محمد بنعيسى وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

في الواقع موضوع الهجرة السرية، موضوع معقد وطويل، موضوع يعاني منه دول كثيرة في العالم ويأخذ أشكالا فظيعة تودي بحياة آلاف الناس في آسيا، في إفريقيا، في أمريكا اللاتينية، وقد لا أكون مبالغا إن قلت إن مانشهده اليوم بما تفضل به النائب المحترم السي ادريس الراضي، المستشار المحترم السي إدريس الراضي هو جديد على بلادنا في الواقع، نحن نذكر منذ سنوات عن قوارب الموت في الفيتنام، في الكامبودج، في الهونك كونج، والمآسي الفضيعة التي شاهدناها في التلفزيونات، في الصحف، إلا أن ما يعاني منه المغرب الآن هو ظاهرة جديدة وهي الهجرة الإفريقية، هجرة القادمين من جنوب الصحراء وبالتالي هذا يضيف بعدا جديدا المأساة الهجرة السرية التي تشهد بعض مظاهرها المأساوية من حين لآخر عبر بوغاز جبل صارق ولا نشاهد مضاهر، مأساوية أخرى التي قد لاتصلنا من مناطق أخرى عبر البحر الأبيض المتوسط حقيقة أن الحكومة المغربية دائما ليس فقط الآن حاولت أولا أن تجد أسلوبا قانونيا لتأطير المهاجرين في هذه البلاد وفي السنتين الأخيرتين فعلا كما تفضل السيد المستشار المحترم، بعض المعاهدات خاصة مع إسبانيا ومع فرنسا لوضع إطار قانوني لإستيعاب الهجرة الجديدة حتى الهجرة السرية حتى لا يكون هذا النوع من الرق العمالي كما نسميه الرق الأبيض الجديد الذي يحدث الآن في بعض مناطق إسبانيا وفي بعض مناطق إيطاليا حيث تشتغل كما تفضلتم اليد العاملة المغاربية من المغرب، الجزائر وتونس وكذلك الإفريقية في أعمال خسيسة رخيصة في ضروف عمل عولة غير إنسانية وفي إبتزاز حقيقة لم نشهد قبل منذ عهد التورة الصناعية.

عهد نورة البخار حينما كان يوضف الأطفال والنساء والعجزة في ضروف مضنية نحن الآن نحاول أن نتفادى هذه الأوضاع ولقد قمنا بطرح هذه المواضيع مع الحكومة الإسبانية في جلسات رسمية وهي موجودة في ملفات وكذلك مع الحكومات، خاصة مع إسبانيا، في الحقيقة هذه الظاهرة قائمة بالأساس في إسبانيا وأقل من ذلك في إيطاليا، الآن أؤكد للسادة المستشارين المحترمين أننا نجهد لفتح حوار جديد مع الدول الأوربية عامة وعلى مستوى الإتحاد الأوربي، نحن في

الحقيقة نضع قضية الجالية أمن واستقرار وحرمة وكرامة الإنسان والإنسانية المغربية خارج الوطن الرقم الثاني بعد قضية الوحدة الترابية، شكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب للسيد المستشار المحترم تفضلو.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

لابد أن أشكر السيد الوزير المحترم بما أعطى من أهمية لهذا الموضوع لكن لابد من الإشارة إلى الظاهرة الجديدة والتي نتمنى ألا تتفاقم والتي ترتبط بالهجرة السرية وهي هجرة القاصرين من أبنائنا اللذين يغترون بالإمتيازات التي تمنحها بعض القوانين الأوربية للمهاجرين القاصرين بحيث يجب على الحكومة أن تعمل على الحد من هذه الظاهرة الخطيرة التي تدفع بأبنائنا إلى كل أشكال الإنحراف مما يفصلهم عن تقاليدهم الدينية وعن أخلاقنا القويمة وتعرضهم لمتاهات الفساد والرذيلة ولكل هذه الأسباب السيد الوزير نلح مرة أخرى على الحكومة بالعمل على تنظيم الهجرة لما لذلك من إيجابيات في خلق أسلوب جديد من التعاون مع هذا الموضوع بطرق وآليات مضبوطة من شأنها أن تبعث الثقة والأمل في شبابنا،

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى وزارة الداخلية وإلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الداخلية حول الشهادات الإدارية المتعلقة بإنشاء الملكية، هاذ السؤال مطروح من طرف المستشارين المحترمين السيد بن عبد الجبار بوملحة وبوشعيب الهلالي، الكلمة لأحد السادة المستشارين عبد الجبار بوملحة تفضلوا.

السيد المستشار عبد الجبار بوملحة:

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السؤال اللي غادي نتقدم به حول الشهادات الإدارية المتعلقة بإنشاء الملكية، كما تعلمون السيد الوزير، فقد صدرت دورية وزارية بتاريخ 13 نوفمبر 74 وتتعلق بإعداد شواهد إدارية تتبث عدم وجود صبعة جماعية لعقارات في عمالات وأقاليم، هذه الدورية التي عرفت بدورها عدة مشاكل منها بالأساس تعقيد المساطر التي أدت إلى بطء الإجراءات الإدارية الأمر الذي يترتب عنه تخلي المعني بالأمر عن القيام بإجراءات متعلقة بالملكية واللجوء إلى طرق أخرى كالعقود العرفية وبالتالي ضياع خزينة الدولة من أداء رسوم للتسجيل، كما أن ماجاءت به هذه الدورية من تعقيدات مسطرية قد أثقلت كاهل المواطنين الذين يرغبون في تمليك أراضيهم وخصوصا صغار الفلاحين الدين تضرروا كثيرا من جراء هذه الدورية وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد أحمد الميداوي وزير الداخلية:

السادة المستشارون المحترمون،

جوابا على السؤال المطروح من طرف السيد المستشار المحترم، أولا سن هذه الشواهد الإدارية كان يهدف بالأساس إلى المحافظة على الملك الجماعي من أي تزوير أنتما كتعرفوا بأن... للأسف الشديد الحياة اليومية بالخصوص بالنسبة للأراضي الجماعية وحتى بالنسبة للأراضي غير الجماعية كابن إلتواءات متعددة للإستحواذ على الملك الجماعي فافي 77 اللي جا أبيبع أو إشري أو دير ملكية في الوسط القروي بالنسبة للأراضي غير المحفضة كيتطلب منهم واحد الشهادة اللي كتبت بأن العملية ماكتعنيش أرض جماعية القصد منه هو صيانة الأراضي ديال الجموع من البيع ديالها بطرق غير ملتوية ومع ذلك فعدد ديال الجهات من المملكة كانت أراضي ديال الجموع كتباع بطرق ملتوية أنا بنفسي كنت عامل ديال سيدنا في بعض العمالات تيجيو ناس تعيطو لعدول كيدوز لهم غير بالتركة.

تيقولو شحال في الملك ديالك تيقولو في الملك ديالي 10 هكتارات ولا 13 ولا واحد أوجوج في المحل فلان فلاني، على أساس هذاك اللي جاب التركة كاي امشي ايبيع أراضي ديال الجموع اللي ماشي هي ديالو، كننبدى بطرق ملتوية وكتوصل إلى نتائج جد وخيمة وضاعت لا الجموع ولا الدولة في مساحات مهمة، كانت توصل الى نزاعات اللي المحاكم كتبقى فيها سنين وسنين دون أن تستهدي الى حل في 97 أمام تفاقم هذه الظاهرة حاولت وزارة الداخلية باش في طلب كل تمليك تكون واحد الشهادة ديال التمليك مصحوبة بتصاميم طبوغرافية اللي تثبت الحدود ديال البقع المعنية، فالناس كتقول هاذ التصاميم الطبوغرافية كتكلفنا، فمكتبغيش تخلص ديك البركة كتلجأ للعقود العرفية أو غيرها، فبحيث احنا أمام ظاهرة إجتماعية اللي البعض كيبغي استولي على الملك ديال الغير وبطرق ملتوية.

ورد الفعل الإداري هو محاولة فقط للمحافظة على أراضي الجموع أمام هذا الرد على الناس اللي كيبغيو تكون عندهم شهادة للملكية وماكيحصلوش عليها، احنا بصدد دراستين: الدراسة فيما يخص هاذ الورقة الإدارية الصرفة كيف ما سبق لي وقلت في قبة هذا البرلمان المحترم كاين دراسة للأراضي الجموع كلها، كيف يمكن نوجدو لها حلول نهائية باش نخرجو من متاهات ديال حلول غير ناجعة للمحافظة على الوسائل الحالية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

هناك تعقيب، تفضلوا السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أود أن أشكر السيد الوزير على هذا الجواب، حنا فعلا هاذ الدورية كتحمي أراضي الجموع بصفة عامة، ولكن الأراضي اللي عندها صبغة أخرى كالأراضي، الملك، هنا المواطنين كيعانو من هذه المسطرة واحنا اللي كنطلبو هو تبسيط المسطرة هاذ الشي اللي كنطلبو وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار،

السؤال الموالي موجه كذلك الى وزير الداخلية حول الرسوم الإضافية التي يؤديها المواطنون للوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بولاية طنجة، السؤال طرحه السادة المستشارين المحترمين: السي حمادي هورو، سعيد اللبار، وحميد الموذن، الكلمة للحاج حمادي مورو فليتفضل.

السيد المستشار حمادي مورو:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

الكلام موجه الى السيد وزير الداخلية على الفاتورة اللي كنأديو حنا في طنجة، طنجة ماشي محل هنا ما قدرناشي نشوفو هذاك الإحصاد اللي كانت للمداخيل، العمال مائة ألف فرنك في طنجة، الدار البيضاء 250، الآن كاتجي الأوضو شيل ب مائة ألف فرنك كيكولها ولا ايخلص الضوء، الماء ولا ب 1100 فرنك للميترو الى كان 10 درهم أو 11 درهم للميترو كيبكو هي بانيو، اشحال كيحصو إيخلص أعلى الثانية هانوك الناس اللي كيراقبوا الفاكتورة المعدات ماكيجيوش حنا شهر 8، باقي 4 شهر ماجاوش ايحاسبو ولا يراقبو الوقت اللي كيجيو كيكون كيحسبو علينا ثلاثة أثمنة.

الثمن الأول كيكون وصلت الثمن ديال 11 دراهم ماشي 7 دراهم كيدخلك في أعلى ثمن ماشي كايجي بشهر بشهر باشي إيكون أنت وصلت واحد المعدل اللي هو 6 دراهم أو 7 دراهم ولكن كيجمع ليك كيكون وصلت في الزثر ديال 11 دراهم، هذه واحدة، ثاني هاذي عامين من 98 واحنا كنخلصو للمؤسسة النظافة اللي تسلمت للمجموعة الحضرية سلمتها للوكالة، كان عندها 1300 خدام صبحات عندها 800، مابقيناشي أنوظفو وقفنا والعمال كيتقاعدو وحنا كنقصو باش غادي نخدمو، ركبنا لهم الواد الحار ونقصوا لينا الخدامة، هذاك المؤسسات

الشراكة الأجنبية اللي تشبر الخدمة مازال ماجاتشي فوق ماعيطنا ليهم كيقولك حتى يجيو النصارى، حتى جيو النصارى عاد احنا نفتحو الويدان وعاد احنا نخدمو البلاد، باقي النصاري ماجاوش شي دبي 800 خدام غادية تمشي، عام 2000 عادية 800 خدام آش غادي يبقى لينا.

الآن ما يمكنش لينا نوصلوا إقرار معددات وحنا مزودناهمش بموظفين، الآن كيخصنا شي حالة تكون كنخلصو الشيك ديال الماء 500 ألف فرنك كلما كتغلي، كلما كتخلص الشيك ولي بحال الضوء الماء الواد الحار ديرلوا الشيك، الآن كلشي كيغلي، الآن لبني لوتيسمات مشات الناس للبناء العشوائي لبني خلق علاش غلى توهاذ الشركة 30 ألف فرنك الماء والضوء باش تمشي تعمل لوتيسما، الناس مشات البناء العشوائي مابقاتش كتعمل القضية ديال اللوتيسما، شحال غادي تخصل ذاك الشيء، القانون xxx نخدم لراش ولكن عندها 20٪ من الربح كتقولك كتعمل المراقبة. وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم،

الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السؤال المطروح من طرف جماعة ديال المستشارون المحترمون على لسان السي مورو كيطرح واحد القضية اللي هي أساسية اللي ماهياش خاصة غير بمدينة طنجة، فالمدن العتيقة، كانت الوسائل ديال تطهير السائل وسائل تقليدية، نظرا لغزارة المياه اللي كانت كتدوز في المدن، ونظرا لكثافة السكان اللي كانت ملائمة مع المدن المتواجدة، كان المشكل ديال التلوث تقريبا لا يعرف فمنذ إستقلال المملكة والزيادات المتزايدة والمتصاعدة ديال الأحياء اللي جات كلها باش يكون عندها إرتباط مع الشبكة العتيقة أصبح واحد التفاوت كثير في الطاقة ديال التسريح ديال الشبكة ديال الواد الحار والحجم ديال السوائل المنزلية والصناعية وغيرها اللي كاتمشي في الواد الحار فكان لزاما في عدد من المدن إعادة هيكلة الشبكة كلها باش إكون الحجم ديال سائل الشبكة في الحجم ديال المتطلب من ناحية الواد الحار وباش يكون كذلك عندو واحد المنضور مستقبلي للتوسع في المستقبل وباش يكون عندو كذلك فترة لاحقة واحد المعالجة ديال النفايات السائلة باش مايكونش واحد التلوث لديال المدينة ولديال البيئة.

طيب في مدينة طنجة في 1998 كان واحد الصفقة ما بين المجموعة الحضرية بطنجة وشركة بلجيكية باش تعمل واحد الدراسة لهاذ الشبكة، هاذ الشبكة كتعود الهيكلة ديال المدينة كلها كيخصها تمويل، هاذ التمويل الأولي كان من طرف البنك الدولي، ولكن الإستمرارية فرض فلوس البنك الدولي المبالغ ديال تمويل الدراسة وجود موارد للتجهيزات زاد كيفية مختلفة في الماء المستهلك بنسب متفاوتة وتصاعدية فبالنسبة للمشتركين في السطر الأول أي الطبقات اللي ما كتسهلكش الماء بزاف واللي دوي الدخل المتواضع كتخلص فقط 0.30 درهم بالنسبة للمتر المكعب، بالنسبة للمشتركين في الشطر الثاني اللي القدرة الشرائية ديالهم أعلى بقليل من الشطر الأول كيخلصو فقط 0.90 درهم للمتر المكعب الشطر الثالث 1.80 درهم وبالنسبة للشطر اللي كيهم الإدارات والفنادق هو 2 درهم، أنا متفق معاك هانوك اللي كيدوزو بعض المرات ماكيدوزوش وحقيقة كيكون واحد فالنسبة للشطر كيتزاد الأول كيرجع الثاني والثاني كيرجع الثالث وهذا غير مقبول.

كيخص في الإدارة ديال التدبير إكون وقوف عند هاذ المشكل هذا، طيب، ولكن من الناحية ديال التمويل العمومي هاذ القضية ديال التدبير شيء مهم بالنسبة لمدينة طنجة وبالنسبة لعدد من المدن الكبيرة كيخص أموال كثيرة تستثمر، ماهي لعند الجماعات ولعند الدولة، فمشينا عند شركات دولية اللي عندها طاقات مالية قوية، ماشي محبة في النصارى، ولكن بحثا عن التكنولوجيا وبحثا عن التنظيم وعن التموين وعن التدبير الملائم، وحنا هاذ الناس ماعندناش معاهم شيء

عذاء باش مانتعملوش معاهم من الناحية الإقتصادية ومن الناحية الإنسانية، كاين الآن واحد الصفقة اللي هي دولية، فيها شركات دولية متعددة من أمريكا، من إسبانيا، من انكلترا، من فرنسا من غيرها... بالنسبة الجهة ديال طنجة وديال تطوان لأن سيدنا الله ينصره بغى الجهة الشمالية تكون عندها واحد التطور جد مهم، فإلى ماكانتش البنية التحتية تعمل بالفنية المطلوبة وبالسرعة المطلوبة والحجم التكنولوجي والمالي المطلوب فهاذ الشركات حنا في الفترة الأخيرة عملنا تعاقد معها باش هاذ المشاكل اليومية اللي هي ضئيلة. هاحنا تعطلنا بشهر، مايبقاش غادي نكونو في غوض انكونو المنتخبين أو الإدارة الترابية داخلين في التدبير اليومي يكون عندهم إلمام وراقبو الشركة اللي كدير التدبير واش كتحترم المقتضات المالية والتقنية والإلتزامات ديالها حول المجموعة الحضرية أولا فيلا بغى الله في طنجة وتطوان وفي مدن كبيرة واحدة أخرى غادي نحاولو نحلو المشاكل بهذه الطريقة لأسباب ثلاث:

أولا : لجلب رؤوس أموال مهمة حنا محتاجين ليها وما عندناش منين نخرجوها.

ثانيا : باش نستافدو من تكنولوجيا متقدمة في هاذ الميدان.

ثالثا : باش نستافدو من التنضيمات وطرق التدبير ديال شبكات معقدة بالنسبة للماء أو الكهرباء أو الواد الحار، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد وزير الداخلية، هناك تعقيب السي سعيد اللبار، لكم الكلمة.

السيد المستشار سعيد اللبار:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

تتشكر السيد الوزير على الجواب ديالو بأن المشكل هو وطني ماشي محلي وماشي جهوي، صحيح أن المشكل هو وطني، الزيادة في فاتورات الماء والكهرباء في غالب الأحيان تأتي الزيادة مفاجأة لا يقبلها العقل أو المنطق، الى خدينا كمثال ما وقع بفاس، جهة فاس بولمان، مشكل عويص والرأي العام والمجتمع المدني والمواطن عامة شاف المشكل اللي وقع في المدينة العتيقة الى درجة سكان مدينة فاس العتيقة ورجال التجارة عفوا، الناس اللي كانوا في واحد الوقت تجار ولكن دبى تجار صغار أو رجال التجارة صغار تيجيوهم فواتير بواحد الشكل غريب في أمره، وأكثر دليل النهار كلو وهما شاعلين بالشمع.

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

أنا كنضن خص الحكومة تحمل مسؤولياتها خص الجماعات المحلية تحمل مسؤوليتها ماشي كل شيء للمواطن، دائما المواطن ضحية، فريسة شبكة صحيح بأن الشبكة إيواأغلبية المواطنين راه تيخلصوا الضرائب ديالهم، فين تيمشيو هاذ الضرائب من جهة الحكومة مابغاتش كتملص من المسؤولية ومن جهة أخرى الجماعات المحلية، اشنو هو الدور ديالها، فالدور ديال الجماعات المحلية هي اللي تكلف بهاذ المسائل ديال الشبكة وديال الواد الحار، راه المواطن المغربي عامة وساكنة فاس، جهة فاس بولمان لا طاقة لها، تنطلبو من السيد الوزير إما الجماعات المحلية تحمل مسؤولياتها أو حكومة التغيير هي تحمل مسؤولياتها وشكرا السيد الوزير، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

هناك تعقيب للسيد وزير الداخلية أورد على تعقيب.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد المستشار المحترم،

حكومة صاحب الجلالة لا تعتبر أبدا المواطنين فريسة، بل تحترمهم وتقدرهم وتعمل من أجل إسعادهم، حنا بغينا نعرفو حجم، إما نبقاو عايشين وحنا تنخلصو الماء بواحد القدر ضئيل جدا والضوء

بواحد القدر ضئيل جدا والسوائل كتلوت لا المدينة ولا لحول المدينة وهاحنا تنحاولو على المواطنين، وإما لتدارك الشيء اللي ماتعملش في 40 السنة الأخيرة مع التطور العمراني الكبير اللي كتعرفو كل جهات المملكة ناخذو تدابير جدرية باش المشكل اللي تنعرفوه أولادنا مايعرفوهش وباش التطور العمراني يكون في مستوي التطور العمراني العالمي كاين الضرائب كنتخلص بها أنا وكتخلص بها أنت وبها موجودة هاذ القبة وبها كاين الجيش وبها كاين البوليس وبها كاين الآليات والمصالح العمومية، كلها، لكن الجماعات ماعندهاش بزاف الموارد لأن الضرائب مايمكنش ليها تعطي كل هاذ الشيء، النسيج الإقتصادي الوطني مابقاش كيسمح بضرائب أعلى من هاذ الشيء الدولة بلا طلبناها بشي حاجة أو الجماعة طالبنها بشيء حاجة غادي تطلب الضرائب من المواطنين فهنا على الأقل كل مواطن كيأدى بموزاة مع الاستفادة ديالو اللي كيأديه للمجتمع تكون مسائل ديال التدبير أي نعم.

نشوفوها باش نخرجوا من المبادئ اللي طبقات في العالم المتحضر كله باش تكون عندنا واحد الرتبة نوعية لا في التجهيز ولا في التنمية ونقولو لا حنا كنضرو بزاف مانعملوش حتى شي حاجة راه الإنسان اللي ماتيعملش شاي الجهد، الى بغى غير الإنسان الجسم ديالو ابقى سليم لابد تيعمل تمارين رياضية متعبة والله عز وجل تيقولك لن تنالو البر حتى تنفقوا مما تحبوا أو هاذ الشيء كون كان عندنا التجهيزات اللي حنا كنحلموا بها بلا تعب مالي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد وزير الداخلية،

السؤال الموالي موجه أيضا للسيد وزير الداخلية حول تعميم البطاقة الوطنية، سؤال مطروح من المستشارين المحترمين الأستاذ محمد الأنصاري والسي عبد اللطيف أبدوح، السي عبد اللطيف تفضلو لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد اللطيف ابدوح:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

حقيقة كان بودنا أن لا نطرح هذا السؤال الذي هو تعميم البطاقة الوطنية لأنه فريقنا في الإنتداب السابق كان قد سبق أن طرح هذا الموضوع، بل كان موضوع مناقشة ومناقشة طويلة جدا بإلحاح كبير لكن الواقع السيد الوزير يفرض علينا من جديد طرح هذا الموضوع وإثارته بل أكثر من هذا الإلحاح من جديد على تعميم هذه البطاقة لما لها من أهمية كبيرة خصوصا في نزاهة الإنتخابات، فالإدلاء بهذه الوثيقة من طرف جميع المواطنين سيساهم بشكل كبير في التأكد من هوية الناخب وبالتالي ضمان ما يصبو إليه الجميع : الوصول الى إنتخابات وإستحقاقات نزيهة في مستوى طموح كافة المغاربة وفي مقدمتها طموحات جلالة الملك نصره الله.

كذلك السيد الوزير، البطاقة الوطنية لها أهمية قصوى فيما يخص مصالح المواطنين، مصالح المواطنين كثيرا ما تضيع بسبب غياب هذه البطاقة، كذلك سجلنا أن هناك حملة كانت في البادية، في القرى في المناطق النائية اللي تنقلو رجال ديال الأمن مشكورين، وهذا عمل للجميع كان كينوه به لهاذ المناطق هادي، وكانوا عند المواطنين وسهلو ليهم الحصول على هاذ البطاقة الوطنية، وفعلا نجحت هذه العملية بنسب متقدمة أعتقد حسب التحريات اللي وصلنا ليها نسبة ديال 30٪ كاين واحد الخصاص كبير واحنا مقبلين على استحقاقات انتخابية قريبة، إذن كيفاش غادي نكونو أمام هذا الخصاص فيما يخص هذه الوثيقة وكذلك نعلم أن ساكنة البادية تشكل أرقاما مهمة جدا ولها وزنها فيما يخص الخرائط، الخريطة السياسية المقبلة إذن ضروري هاذ المواطنين من بابا الكرامة ومن بابا تحصيل الحاصل يكونو كيتوفرو على هاذ البطاقة الوطنية.

كذلك السيد الوزير، كاين بعض المسائل اللي بسيطة جدا ولكن تؤثر تضطر المواطن باش يمشي عند عون السلطة باش يحصل على واحد الوثيقة من بعد عاود يتنقل للقايد باش ياخد شهادة السكنى من بعد خصو يمشي لمفوضية الشرطة عاود يصايب شهادة

السكنى أخرى مكنعرفوش علاش، جوج مرات شواهد السكنى واش للتدقيق أكثر أو أنه أعتقد أن القائد راه ضابط الشرطة القضائية ومؤهل لهذه العملية، إذن ماكاين لاش نكثروا من كثرة الوثائق باش كنضيعو واحد المجهود وواحد الوقت للمواطنين، هذا لا يعني أننا ننكر المجهود الجبار اللي كيقوموا به رجال الأمن داخل مفوضية الشرطة، والطريقة اللي تحسنات ديال المعاملة مع المواطنين في الإستقبال ديالهم وفي تسهيل هذه المامورية.

السيد الوزير،

نحن الآن وبهذه المناسبة كنتمناو، وكنطلبو من السيد الوزير هاذ الحملة اللي بدات تعاود تستمر وما تنقطعش وتوصل إلى جميع المناطق في البادية وتنميو هذا الموضوع وما نبقاوش تتحدتو ومانضطروش في مناسبة أخري نيجيو عاود، نتكلمو على تعميم بطاقة التعريف الوطنية شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا للسادة المستشارون المحترمون،

السؤال المطروح من طرف مجموع من السادة المستشارون في شخص السيد المستشار المحترم السيد أبدوح لا أحد يناقش في كون كل مواطن ومواطنة مغربية من حقهم يتوفرو على البطاقة الوطنية وللحصول على هذه الوثيقة هو إرادة كيخص المواطن أو المواطنة إمشي من تلقاء نفسه لطلب هذه الوثيقة ماتيمكنش نهائيا حتى شي نص ماكيعطي الحق للجهات العمومية أنها تمشي وتقوض البطاقة الوطنية على المواطنين، طيب كاين المشكل السياسي وكاين المشكل التقني وكاين مشكل تدبيري، الأجهزة التقنية ديال الدولة ماشي من حقها تناقش المشكل السياسي، إلى ارتأت التوات السياسية كلها باش تكون البطاقة الوطنية ماكاينش حتى شي مانع باش تكون البطاقة الوطنية، شيرتيو الى التجربة اللي وقعت في أواخر 76 وبداية 77، العبد الضعيف كان أنداك مدير عام لأمن الوطني كانت العملية بالحملة انداك كطلب موارد دايل الميزانية محددة عمر ماتعطى مور مادي ولو درهم واحد بالنسبة لهذه العملية فعملات الإدارة العامة للأمن الوطني في حدود الإمكانيات المالية ديالها ووقفات لأنه مبن كتسعمل المحروقات وغيرها كتكون على حساب تدخلات واحدة أخرى الأن والمملكة مقبلة على الإستحقاقات المقبلة حنا مستعدين باش إكون التعميم ديال البطاقة الوطنية.

ماكاين حتى شي مشكل، أنا طلبت من الإدارة العامة للأمن الوطني باش تعمل واحد الميزانية خاصة لإقتناء الآليات ولتكوين فرق متنقلة العدد الكافي ويتوضع واحد البرنامج لحد الإستحقاقات الإنتخابية باش اتعمم البطاقة الوطنية، من طبيعة الحال حنا كنطلبو من السادة المنتخبين إعاوننا باش يدفعو بالناس إشيو إطلبو البطاقة الوطنية كيكون بعض البطء لأسباب علمية وفنية صرفة، فالبطاقة الوطنية كتخزن واحد المعلومات علمية اللي كتبت هوية كل مغربي وكل مغربية، ما يمكنش هذه العمليات لا مخزن العلمية تم بواحد الطريقة ديال الشهادات السكنى مطلوبة، المغرب هو بلاد اللي قريبة بزاف لأوربا الناس كيجيو من إفريقيا الشمالية، كيجيو من آسيا وكيجيو من إفريقيا بعض المرات من جنوب أمريكا اللاتينية باش إمرو لأوربا فلا ماتخداتش كل الإحتياطات كايمكن إكون تزوير، ولهذا كنحاولو باش كتعرفو على الهوية ديال المغربي انمرو على الأقل من جوج القنوات حتى ما يتمش واحد التلاعب بالوثائق الوطنية.

فالحكومة ديال صاحب الجلالة قررات باش تجبر الوسائل المالية والتقنية الناجعة با اتم الإستحاقات المقبلة وإيكون التعميم في البطاقة الوطنية وإلي كان بعض التأخير في السير العادي للعمل اللي كتقوم به الإدارة العامة للأمن الوطني فهو صادر عن الإدارة ديال المواطنين خصوصهم إطلبو، كاين فرق للي كتنقل إما للأسواق إما للدواور لهي كبيرة وإما للمدن مافيهاش الشرطة ولكن كيخص إكون واحد الطلب ماغاديش انفرضو على الناس باش إطلبو البطاقة الوطنية وماكاين حتى شي مانع نهائيا لا من ناحية المبدأ ولا من ناحية تفعيل الوسائل

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

الكلمة في إطار التعقيب للأستاذ محمد الأنصاري تفضلو.

السيد المستشار محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

أولا وقبل كل شيء نسجل بكل إرتياح ماجاء على لسان السيد الوزير يؤكد على أن الحكومة عازمة بصفة لا رجعة فيها على تعميم البطاقة قبل الإنتخابات المقبلة وهذا شيء نصفق له بحرارة، ولكن الشي الذي أريد أن أؤكد للسيد الوزير وخاصة بخصوص العالم القروي، والحكومة حكومة التناوب هي حكومات لتسهيل المأمورية على العيش الكريم بالنسبة للمواطن، أن يقع الإسراع في إنشاء تلك الفرق المتنقلة مع تبسيط الإجراءات وخاصة السيد الوزير كما تعلمون أن الأمن الوطني أو مفوضية الأمن الوطني لا تتوفر في كافة المدن والقرى، وهناك مناطق نائية يتحمل المواطن عبئا كبيرا ماديا ومعنويا للتنقل وأكثر من هذا، هناك مرسوم مر عليه أزيد من 15 سنة قضى بإجبارية البطاقة الوطنية وعاقب كل من لا يقدم البطاقة الوطنية عند مطالبته بها من طرف رجال الأمن وهناك عدد كبير من المواطنين خاصة في العالم القروي يشكون من هذا إذ يحالون على النيابات العامة بالمحاكم ويحكم عليهم بغرامة تصل في بعض الأحيان الى 200 درهم.

ثم هناك عائق آخر ونحن نتكلم عن تقريب الإدارة من المواطنين وهو الرسوم المفروضة على البطاقة الوطنية، أعتقد أن هذا مشكل قانوني لابد من الحكومة أن تجد له مخرجا لإعفاء خلال الحملة رجل ساكنة العالم القروي من تلك الرسوم، باعتبار أن كل أسرة تتوفر على شخصين أو ثلاثة أو خمسة سيكلفهم ذلك أزيد من 300 أو 400 درهم وهذا يثقل كاهل الأسر الفقيرة التي لا تتحمل طاقتهم الشرائية ذلك المبلغ الذي يتبين ولأول وهلة للذين يسر الله عليهم أنه زاهيد، ولكنه لابد للحكومة أنه كذلك في اعتقادي أن تواكب هذا العمل الجبار لكي نكون في الموعد الذي انتضرناه جميعا والذي هو في طموحات جميع القوى السياسية في البلاد، وكذلك جميع المواطنين ولكي نكون كذلك في الموعد تبعا لطموحات صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

السؤال التالي موجه كذلك للسيد وزير الداخلية حول إيلاء العناية لرسائل وشكايات المواطنين للمستشار المحترم السي عباس لومغاري، السي عباس تفضلوا.

السيد المستشار عباس لومغاري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

في الحقيقة من المؤسف أننا نطرح مثل هذا السؤال في عهد حكومة التناوب اللي خدات على العاتق ديالها يعني العناية بمشاكل وهموم المواطنين وإيجاد الحلول المناسبة، لكن للأسف أنه لاحظنا عدم الإستجابة للرد على شكايات ورسائل المواطنين والتي تفد على مصالح وزارتكم لا المركزية ولا الجهوية ولا حتى المحلية الشيء الذي يثير واحد العدد من التساؤلات لدى الرأي العام وخصوصا عموم المواطنين عن المصير تاع هذه الرسائل، هل بالفعل تحضى بالعناية الخاصة أم أنها تيكون المصير ديالها هو سلة المهملات، فلا يعقل السيد الوزير أنه يرسل واحد الموضف رسالة تيطلب فيها واحد المعلومة معينة في واحد الملف معين عند واحد المصلحة معينة ولكن ماتيتلقى حتى شي جواب، ورغم المحاولات المتكررة كاين ليكيرسل حتى 4 أو 5 ديال الرسائل ولكن بدون جواب، فللأسف أنه مازالت العقلية اللي كتقول ماتسلمش المواطن ولا للموظف جواب على الرسالة ديالو باش ماتكونش حجة له ضد الإدارة فيها هاذ الطريقة حتى إلى بغى هاذ المواطن أو هاذ

الموظف يطلب الحقوق ديالو، إلى بغى برفع واحد الدعوة إدارية ماكيوجد في إيد حتى شي وثيقة فلهذا السيد الوزير بلا مانطول في التفصيل نتمنى أنه إتوجد حل لهذا المشكل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا للسيد المستشار المحترم،

اللي اطرح السؤال، أنا بدوري كنتأسف كثير لعدم إنصاف الإدارة، لانها ماكتعملش شاي، الأوراق لي كتوصلها كلها كتحطها في سلة المهملات كون كانت الحالة هي هذه كراه تأمر بشد الإدارات كلها لأنها كتعرف غير سلة المهملات، أولا سيدنا الله ينصره في الخطاب المولوي ديال أكتوبر 1999 أكد عليه على المفهوم الجديد للسلطة إحدى ركائز هذا المفهوم هي الإدارة اللي تكون قريبة للمواطن **Une gestion de proximité** التدبير القريب، فقبل ما نعطي أجوبة غادي نعطي أرقام، على المصالح ديال وزارة الداخلية من يناير 2000 حتى نوفمبر 2000 توصلنا ب 5156 شكاية، ثم المعالجة والبث في 4140 شكاية في نفس الفترة توصلات الوزارة من طرف السيد الوزير الأول ب 1112 ديال الشكايات ثم البث في 247 شكاية ليس هناك البث بثاثا أن الأوراق ديال المواطنين كتمشي الى سلة المهملات.

هذا حيف في حق العمل اللي كتقوم به الإدارة ماشي معناه أن الإدارة كتلبي في أحسن الظروف كل الطلبات، على الصعيد المركزي خلقنا جوج ديال الخلايا اللي كتهم بالشكايات ديال المواطنين، خلية تابعة للمفتشية الترابية باش الشكاية اللي كتطلب بحث إيكون بحث من بعد هذه الشكاية، وخلية على صعيد الكتابة العامة باش الشكايات اللي كتطلب تعجيل أو فصل في التدبير اللي كيهمهم كدخل كذلك هذه الخلية باش تقوم بالواجب ديالها وفي كل عمالة أو ولاية كتكون خلية خاصة بإستقبال الشكايات وإستقبال المواطنين ماتنقولش أن هذه الخلايا المردودية ديالها وصلات للحد الأمثل وهي 100٪ هذا ثم الوضع ديالها تانحاولو ما أمكن دفع كل السلطات للإقتراب من هموم المواطنين والمشاكل ديالهم بطبيعة الحال الشكايات ماشي دايما الإنسان عندو حق فيها فالشكايات كتحوم حول 4 مواضيع أساسية الممارسات ديال المنتخبين وتنجبروا بعض المرات واجد العدد ديال الضغائن الشخصية كدخل في هذا الإطار أو كيصعاب الفصل فيها.

كيكون الشطط في إستعمال السلطة، منين كنتأكدو من الناحية الإدارية، كتكون مساطر وقرارات لكن منين كيكون كذلك ممارسات الضغط بواسطة شكايات كيصعب الفصل فيها، كاين طلبات التوضيف وتسوية الوضعيات الإدارية ماكيكونش دائما سهل أنه يعطي الإنسان التلبية لكل هذه الطلبات أو كاين في الأخير طلبات ورخص سيارات الأجرة مايمكنش لينا عممو سيارات الأجرة على الناس اللي كيطلبوها كلهم وعلى المغاربة أو المغربيات كلهم، أو كاين الشطر الأخير اللي بعض المرات قضايا اللي هي من إختصاص القضاء ماشي من إختصاص الإدارة كتجي كذلك عند الإدارة أنا أعتقد في هاذ الباب هذا تيخص واحد التقارب، عمل ديال الإدارة ماشي عمل كامل، مازل خصنا جهد كبير باش يكون المفهوم الجديد للسلطة عندو بلورة فوق الأرض اللي هي موضوعية وحقيقية كيخصنا من 10 سنين الى 15 عام باش نوصلو الى التطبيق الأمثل، هذه من ناحية، تيخص واحد العمل ديال التقارب في هذا الباب، تيخصنا كذلك نعملو جميعا على تفعيل هاذ الآليات اللي توضعات في كل التراب ديال المملكة، في كل عمالة أو في كل إقليم خلية ديال التواصل مع المواطنين تيخص في الأخير على الصعيد المحلي وعلى الصعيد الإقليمي يكون واحد التقييم موضوعي والآن حنا كنطلبو من السيد المستشار المحترم الى عندو حالات محددة ديال الناس اللي داروا الطلبات أو ماتوصلوش بجوابات حنا مستعدين في الخليتين المركزيتين باش نخدموهم من عندك اليوم ونتكلفو بهم شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير،

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الداخلية حول أراضي الجموع والمتواجدة داخل المدارات الحضرية للمستشارين المحترمين

السادة السي محمد بلقاسم، عبد العزيز لقريعة السي حسن أو تلغبست، الحاج حسن زهير والحسن قيشوحي الكلمة للسيد بلقاسم ، اتفضل السي محمد.

السيد المستشار محمد بلقاسم :

تعد الجماعات المحلية من العناصر المهمة المؤهلة التي تساهم في النمو الإقتصادي والإجتماعي للوطن وذلك عن طريق إنجاز مشاريع تنموية إقتصادية إنطلاقا من تعاملها المباشر مع الفاعلين الإقتصاديين والمستثمرين المحليين منهم والأجانب ومن جملة ماتعانيه هذه الجماعات خصوصا منها الحضرية والتي تقع في مدارها أراضي الجموع المشاكل الراجعة الى إستحالة إستغلال هذه الأراضي بفعل رفض السلطات الوصية وكذلك الرفض الغير المبرر في غالب الأحيان من طرف النواب السلاليين الذين يغتنمونها فرصة لتوقيف العجلة الإنمائية للجماعة إنا لقعر نظرتهم للإنماء أو في بعض الأحيان لحزازات راجعة لمخلفات إنتخابية.

وأعطيكم كمثال السيد الوزير جماعة مهدية التي قرر مجلسها في سنة 1993 إنشاء تجزئة سكنية بها وكاتب جميع الدوائر المختصة من أجل ذلك، لكنه فوجئ مؤخرا بكون مصالح وزارتكم المكلفة بالشؤون القروية تتخذ مبادرة بصفة أحادية لإنشاء هذه التجزئة بشراكة مع المؤسسة الجهوية للبناء ورغم تعرض المجلس ورغم مكاتبته لجميع الدوائر، فإن هذه المؤسسة تستمر في هذه التجزئة خرقا لكل القوانين المعمارية وضدا على إرادة ممثلي السكان، ففي إنتظار ماستخلفه وتسفر عنه دراسة مشاريع القوانين المقترحة في هذا الشأن من قبل غالبية الإتجاهات السياسية والتي ستوضح ولاشك الرؤية والمساطر القانونية التي ستجري مستقبلا على أراضي الجموع فهل لديكم السيد الوزير تصور إستعجالي لحل المشاكل العالقة حاليا في معضم البلديات من جراء تعاملها مع أراضي الجموع غير التي تكتسي طابعا فلاحيا محضا وشكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

- شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الداخلية.

السيد وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد المستشار المحترم،

كيف بصفة عامة أراضي الجموع المتواجدة في المدارات الحضرية ثم التعامل معها بتفهم كبير بالنسبة للحاجيات ديال المجتمع أو بالنسبة للمصالح ديال السلالات ديال الجماعات السلالية اللي كتملك جماعة هذه الأراضي، فكانت الطبيعة ديالها فلاحية أم لا للأسف الشديد منين كيكون ضغط عمراني كيتم دمجها في عمليات لأن النص الأصلي تيمنع باش يتم التفويت ديال الأراضي ديال الجموع فميمكناش نخلقو الروح ديال النص القانوني اللي كيتعلق بالأراضي، ديال الجموع، فكان دائما كندفعو إلى الجهات العمومية أو الإدارات أو الجماعات المعنية باش تكون تقنيات الشراكة مع الممثلين ديال الجماعات السلالية باش المجتمع تلبي الحاجيات ديالو والإقتناء للتوسع بالأراضي والحقوق المشروعة ديال الجماعات السلالية تبقى محافضة بطبيعة الحال في إنتظار وجود نظام قانوني جديد اللي كيتلائم مع الرغبة ديال الجميع كيفما عبر عليه، في المناضرة اللي كانت خاصة بالأراضي ديال الجموع.

فيما يخص الحالة الأخيرة اللي كيلوح ليها السيد المستشار المحترم. مايمكنش أبدا الإدارة المركزية ومديرية الشؤون القروية في وزارة الداخلية أنها تعطي موافقة بلا ماتكون الموافقة ديال الممثلين ديال الجماعات، السلالية، لأن وزارة الداخلية ليست مالكة هي تمارس الوصايا فقط، الوصايا للدفاع بالأساس على الحقوق ديال السلالات الجماعية فيما يخص ليراك أو المؤسسة الجهوية للبناء فهذه مؤسسة عمومية جزء من الدولة لا يمكن لها أبدا باش تخرق القانون، طبعا أنا مستعد أنه تكون لجنة تقنية اليوم كتجمع مع السيد المستشار المحترم ليطبق القانون وليس غير القانون لا بالنسبة للجماعة ولا بالنسبة لوزارة الداخلية ولا بالنسبة للممثلين ديال الجماعات السلالية ولا بالنسبة للمؤسسة الجهوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير،

إذن قبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي نشكر السيد وزير الداخلية على مساهمته في إغناء الحوار ما بين السلطة التنفيذية والتشريعية ثم ننتقل الى السؤال الموجه الى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول المنح المخصصة للمدارس العتيقة للمستشارين المحترمين السادة سعيد التدلاوي، عادل المعطي، عمر أدخيل، إسماعيل قيوح محمد بلحسن، ميلود عفوت، أبو بكر عبيد، ، ابراهيم السالمي أحمد الديبوني ومحمد السلامي، تفضلو السيد المستشار.

السيد المستشار:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

قال الله تبارك وتعالى ﴿ **يرفع الله الذين آمنو منكم والذين أتو منكم العلم درجات** ﴾ وقال الله تبارك وتعالى ﴿ **هل يستوي الذين يعلمون والذي لا يعلمون** ﴾» وقال تبارك وتعالى ﴿ **ثم أورثنا الكتاب للذين اصطفينا من عبادنا** ﴾.

السيد الوزير،

من المعلوم أن عددا كبيرا من المدارس العتيقة لازالت تمارس وظائفها التربوية والتقافية والدينية بفضل الدعم المادي والمعنوي الذي تتلقاه من عدة جهات ومن ضمنها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ونظرا للدور الطلائعي لهذه المدارس في الحفاظ على تراثنا الثقافي والحضاري الأصيل وضرورة مساعدة هذه المؤسسات للقيام بدورها العلمي والديني عبر أهم أقاليم المملكة، فإن الرأي العام الوطني يحتاج إلى معرفة المزيد عن توسيع المؤسسات عبر التراب الوطني وعدد المستفيدين من هذا الصنف من التعليم وفي هذا الإطار نود أن نسأل سيادة الوزير عن دور وزارتكم في تأطير هذه المدارس والمقاييس التي تعتمدها وزارتكم في توزيع المنح على طلبة المدارس المذكورة وشكرا، السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السيد عبد الكبير العلوي المدغري وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أوجيب على السؤال الذي تقدم به السادة المستشارون المحترمون حول المدارس العتيقة، وكما تعلمون فإن هذه المدارس قامت بدور مهم في نشر العلم وترسيخ المعرفة والثقافة الإسلاميتين في كل ربوع المملكة قديما وحديثا وحرصا من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية على استمرار هذه المؤسسات التعليمية العتيقة في القيام بهذا الدور الديني على أحسن وجه فقد أولتها فائق عنايتها وإهتمامها وتحتضن هذه الوزارة ما يزيد على 39 مؤسسة تعليمية عتيقة موزعة على مختلف جهات المملكة ويدرس بها حوالي 413 أستاذ ويتابع الدراسة بها حوالي 6123 طالبا هاد الطلبة اللي ذكرت وهاذ الأساتذة، الطلبة عندهم منح من وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والأساتذة عندهم رواتب كما تقوم هذه الوزارة ببناء وتجهيز الداخليات في بعض المدارس العتيقة لإيواء الطلبة القادمين إليها من المناطق النائية وتسهر على إنجاز كل ما يتعلق بإصلاح وترميم وتجهيز العديد منها.

كما أن الوزارة تشرف على النظام التربوي وعلى الإمتحانات وأيضا فإن الوزارة هيأت مشروع قانون ينظم التعليم العتيق بصفة عامة ابتداء من المدارس والكتاتيب القرآنية إلى المرحلة النهائية بجامع القرويين وهذا المشروع مر في اللجنة الوزارية التي يرأسها الوزير الأول واللجنة الوطنية المكلفة بالتعليم وأصبحت له صيغة نهائية ستعرض على مجلس الحكومة وعلى مجلسكم الموقر وهذا ما يظهر عناية الوزارة بهذه المدارس ومحاولة تنضيمها وتأطيرها التأطير الجيد والاستفادة منها في خدمة العلم والدين وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير، لكم تعقيب السيد المستشار، تفضلو.

السيد المستشار:

السيد الوزير كنشكرك على الجواب ديالك إنما هو شحال كتعطيو لهاد الطلبة اللي كيقروا في المدارس، وعندنا مدارس اللي ماكايستفدوا حتى شي سنتيم كإقليم تارودانت وعندنا المدارس اللي كيستفدوا ب 30 درهم شهريا أي 100 درهم في ثلاثة أشهر، الطلبة ديال الجامعات كياخدو لبورص اللي كيساوي 1350 درهم في كل ثلاثة أشهر أي 450 درهم شهريا والطلبة في المدارس العتيقة 30 درهم أي ما يعادل درهم في اليوم، والله يجازيكم السيد الوزير عندنا مدارس في إقليم تارودانت اللي ماكتستافدش حتى شي سنتيم منها مدرسة سيدي احماد أوعمر، منها مدرسة تزكين، منها مدرسة الشراردة وعندنا مدارس اللي كيدخلوا 30 درهم شهريا وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

هناك كلمة للسيد الوزير للرد على السيد المستشار.

السيد الوزير:

شكرا السيد الرئيس،

فعلا ماقلت أنه كاين 139 مختضنة من طرف الوزارة هذا يعني أنه عدد كبير من المدارس العتيقة لاتحتضنها الوزارة ولا تقدم لها لامنحاولا رواتب، المحسنون جزاهم الله خيرا يتكلفون بهذه المدارس واحنا المنح اللي عندنا كتراوح مابين 100 درهم و700 درهم ولكن كاين بعض المديريين والفقهاء والمسؤولين على بعض المدارس العتيقة إما مثلا واحد المدرسة فيها 120 طالب كنعطيو فيها 30 منحة، كيقبطو هما هاذيك المنحة وكيقسموها على 120 طالب شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على رده ونشكره كذلك على مساهمته في إغناء الحوار ثم ننتقل الى القطاع الموالي والسؤال موجه الى السيد وزير النقل والملاحة التجارية حول حوادث السير بالطرق السيارة، سؤال قدم من طرف المستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن، تفضلو لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد الرحمان أوشن:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيد وزير النقل المحترم مما لا جدال فيه أن الطرق السيارة تلعب دورا حيويا في تنشيط الإقتصاد الوطني من خلال تنمية حركة الطرق لنقل البضائع وكذا تسهيل المسافرين وعبر ذلك من الانعكاسات الإيجابية على مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والحياة الإجتماعية للمواطنين، ومن المعلوم كذلك أن أهم إمتياز تخوله هذه الطرق السيارة تتمثل في خدمات مؤدى عنها توفر النقل في شروط من الأمان والسرعة المطلوبة نجهل لما لذلك من أهمية في الوقت الحاضر، غير أن ما نلاحظه السيد الوزير وما يلاحظه كل ما يستعمل هذه الطرق السيارة ببلادنا هو الإرتفاع المتزايد لنسبة حوادث السير نتيجة إختراق هذه الطرق بالحيوانات والدواب، وما يفاجأ به السائقون خاصة وأن السرعة القانونية على الطرق السيار تكون مرتفعة كما أن أغلب هذه الطرق تفتقر لمعابر وممرات آمنة تخصص لنقل المواطنين والذين يقطنون على جنبات هذه الطرق علما أن غالبيتهم من الفلاحين الذين يزاولون أنشطة فلاحية متنوعة.

السؤال المطروح عليكم السيد الوزير هو ماهي الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تتخذ عاجلا لتفادي هذه الحوادث التي غالبا ما تؤدي بأرواح وممتلكات هؤلاء الذين يستعملون هذه الطرق، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة لوزير النقل والملاحة التجارية.

السيد عبد السلام زنيند وزير النقل والملاحة التجارية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

أولا أتوجه بالشكر الجزيل للمستشار المحترم السيد عبد الرحمان أوشن لتفضله بإلقاء هذا السؤال، وهو سؤال جد مهم لأنه يتعلق بحوادث السير في بلادنا وأنتم تعلمون أيها المستشارين المحترمين أن حوادث السير في هذا البلد، فعلا تشكل مشكل جد عويص وجد خطير وجد متشعب، وللدلالة على ذلك يجب التذكير بأن بين 1990 و 1999 عدد حوادث السير كان أكثر من 405 ألف وعدد القتلى كان 32 ألف فأكثر، 32 ألف و215 بالضبط، لهذا فإن السياسة التي تنهجها حكومات صاحب الجلالة بخصوص بناء وتعبيد الطرق السيارة فمن فوائدها، فوائد هذه الطرق السيارة أنها إن شاء الله ستقلل من حوادث السير، وحوادث السير بالنسبة مثلا للطريق الرابطة بين الدار البيضاء والرباط الطريق السيارة والتي يمر منها تقريبا 30 ألف سيارة، فشوهد ولوحظ بالملموس أن عدد حوادث السير تراجع في السنين الأخيرة في هذا المحور بنسبة تفوق 40٪ وإن شاء الله الطرق السيارة الأخرى ستساعد على التقليص من عدد حوادث السير بكيفية متواترة والهدف هو أن تصبح الطرق السيارة في المملكة المغربية آمنة بنسبة 4 مرات بالمقارنة مع الطرق العادية وهذا هو المقياس العالمي فنحن الآن نفوق هذا المعدل شيئا ما بجوج مرتين بالنسبة للطرق العادية وهذا مؤسف والسبب في ذلك ماشي هو بالنسبة للطرق السيارة ماشي هو فقط إقتحام حرمة الطرق السيارة من طرف المشاة والراجلين أوالدواب، ولكن للأسف حوادث السير التي تقع في هذه الطرق السيارة هي تكون نتيجة عن السرعة المفرطة، فالسرعة هي محدودة في 120 كيلو ولوحظ أن معظم الناس للأسف لا يحترمون هذا الحد ويسوقون بسرعة تفوق حتى 140 كلم في الساعة، علما بأن الشخص الذي يسوق ب 140 كلم في الساعة عوض 120 فهو لا يربح إلا 6 أو 7 دقائق بالنسبة لـ 100 كيلو، فأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بنداء إلى كل من يسوق سيارة وفي الطرق السيارة علي الخصوص بأن لا يتعدى 120 كيلو في الأماكن المحددة لهذه السرعة، كذلك يجب أن نذكر بأن الطرق السيارة عندما تبنى فيكون لها سياج.

عندها سياج بالأسلاك والأسوار، وللأسف نلاحظ مع ممر الشهور والأعوام أن هذه الأسلاك تقلع وحتى أن السياج اللي هو مبني بالأسمنت يتقب، وحنا نأسف لهذه الظاهرة وبمساعدة الدرك نحاول أن نقلل من هذا النوع من الأحداث والشركة الوطنية للطرق السيارة هي دوما تسهر على إصلاح هذه السياج، وكذلك طبقا للمعايير الدولية في كل كيلو مترين تيكون واحد الممر إما علوي أو سفلي، فإلى جانب هذا اللجنة الوطنية للعمل على التقليل من حوادث السير كلما نظمت من الطبيعي حملات فإنها تركز كذلك على هذا الجانب وتناشد السكان بأن لا يخترقوا الطرق السيارة في أي مكان، ففي أماكن محددة يجب ولوجها، حتى إذا كانوا مضطرين بأن يدخلوا هذه الطريق بأن يأخذوا الحيطة وأن يخترقوها عندما لا يشاهدوا أن مافيه حركة مرور، وكونوا متيقنين على أن معظم حوادث السير في الطريق السيار هي ناتجة عن الثعب أو الإفراط في السرعة أو عدم الإنتباه إلى العجلات فالضغط الهواء في العجلات يجب المحافضة عليه بالنسبة للسير في الطرق السيارة، هذا باختصار السيد الرئيس، ما يمكن أن أجيب الآن عن هذا السؤال وحنا رهن إشارة السيد المستشار المحترم للمزيد من الإيضاح وشكرا لكم جميعا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

إذن ننتقل إلى القطاع الموالي، قطاع التربية الوطنية بسؤال أولي حول وضعية بنايات بعض المؤسسات التعليمية، سؤال قدم من طرف المستشارين المحترمين سعيد كمال، الحاج طاهري وسعيد أخويا، أحد السادة المستشارين.

السيد المستشار سعيد كمال:

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

لا يخفى عليكم ما يلعب قطاع التعليم من دور ريادي وأساسي في حياة الأمم والشعوب ومدى الإهتمام الكبير الذي يوليه راعي المسيرة

التعليمية والتربوية في المملكة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأعزه، لهذا بهذا المرفق الحيوي وذلك سيرا على نهج والده رائد الحركة التعليمية وموحد الأمة جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، وأيضا مدى العناية البالغة التي توليها حكومة صاحب الجلالة لهذا القطاع بتطبيق الميثاق الجديد للتعليم الذي دعى إليه جلالته حيث تعاني العديد من البنايات والمؤسسات التعليمية ببلادنا من مدارس ابتدائية وإعدادية وثانويات من التدهور والتلاشي حيث لم تعد تشرّف الدور المنوط بها والمتعلق بالتربية والتكوين خاصة وأن بلادنا فتحت أبواب الإصلاح والتغيير في مجال التعليم علما بأن كل تنمية تربوية باعتبارها المرآة العاكسة للوزاع التربوي والحس الأخلاقي، وبهذا الصدد نستحضر على سبيل المثال ما حصل في وضعية بعض المؤسسات التعليمية ببلدية احصاين، قرية أولاد موسى وبلدية العيايدة وجماعة السهول ذلك أن المدارس والإعداديات تعرضت بنياتها للتدور والتلاشي بحيث أصبحت في حاجة ماسة الى كثير من الإهتمام من حيث ترميمها ودعمها بالوسائل والمعدات. وكذلك العمل على تحسينها ومن بين المشاكل هي كالتالي :

أولا : مشكل الإكتضاظ داخل الأقسام في بعض المؤسسات بمختلف المستويات.

ثانيا : مشكل الخصاص الكبير في بعض الأطر التعليمية لبعض المواد التي تدخل ضمن المناهج والمقررات الدراسية.

ثالثا: مشكل النقص الحاصل في الأطر الإدارية في هذه المؤسسات.

رابعا: مشكل تعيين للأساتذة العرضيين.

خامسا: انعدام الإنارة العمومية والماء في بعض المؤسسات الصالح للشرب داخل بعض المؤسسات عدم ربط العديد من المدارس، بشبكة التطهير.

سابعا : انعدام مشكل إنعدام الأمن داخل المؤسسات التعليمية ومحيطها.

ثامنا: إنعدام التجهيزات الأساسية لبعض المدارس.

تاسعا: إنعدام المكتبات المدرسية والملاعب الرياضية والفضاء الثقافي والمطاعم المدرسية داخل معظم هذه المؤسسات .

عاشرا: قلة عدد المدارس الثانوية والإعدادية قياسا مع إرتفاع عدد السكان ساكنتها أخيرا : مشكل الصيانة على مستوى بعض الحجرات الدراسية والمرافق الصحية.

وبناء على ما تقدم أمامكم، معالي الوزير، أتساءل عن خطوات التي ستتخدها وزارة التربية الوطنية لتخطي هذه المشاكل خصوصا وأن الطور الأول في العام الدراسي 200-2001 على وشك الإنتهاء وشكرا للسيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التربية الوطنية.

السيد عبد الله ساعف وزير التربية الوطنية:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

سبق أن قدمت أمامكم البرنامج المتعلق بإصلاح وترميم المدارس بالخصوص في المدار القروي أو المحيط بالمجالات القروية، وأكدت على أنه في 80 ألف حجرة اللي موجودة في هذا المجال الإبتدائي بالخصوص 40 ألف حجرة سيتم إصلاحها الميزانية التي تمت المصادقة عليها، وإذن كدخل في هذه المجالات اللي تكلمتم عليها، كدخل في هذا الإطار لهذا البرنامج، فيما يتعلق بالإعدادي نفس العملية، فيما يتعلق بالثانوي أنهينا كل المساطر والآن الأوراش مفتوحة يعني الثلثين ديال المؤسسات الثانوية هي في طور الإصلاح.

المسطرة انتهت بالنسبة للثانويات التي كانت متأخرة وأعتبر بأنه الورش الكبير هو ديال الإبتدائي، فيما يتعلق بسلا الجديدة، جماعة احصاين اللي تكلمتم عليها طبعا، هاذ الجماعة عرفت بعض المشاكل نظرا لتزايد السكان وكذلك نظرا لوفود السكان من أقاليم أخرى، ولم يكن بإمكان الوزارة إحتواء في المرحلة الأولى إحتواء بشكل مريح هذه الموجات ديال الوافدين على الجماعة، ولكن هناك سبب ثاني هو تأخر

البنايات، مدرستين تأخروا واحدة اعترضوا الملاكون لأن كل المشكل ديال الأرض وتغير الموقع، إذن تغيرت الدراسات خص دراسات أخرى، أخرى بطء الوثيرة ديال البناء من طرف المقاولة، على أي، الوزارة تكيفت مع هذا الوضع الجديد وهناك مبرمج ثلاثة مدارس بالنسبة للدخول المدرسي المقبل، وثلاثة إعداديات هذي في ما يتعلق بالجماعة بالضبط كاين برنامج مفصل يمكن ليانعطيه ليكم فيما بعد اللي فيه كل الخطوات اللي قامت بها الوزارة أو تتهيأ الوزارة باش تأخذها بالنسبة للدخول المدرسي المقبل فيما يتعلق بالإكتضاظ الآن لمحاولة مواجهة ظاهرة الإكتضاظ، الآن ونحن نتكلم بحيث أنه الهدف ديالنا هو نقلصو ما أمكن من الإكتضاظ اللي حاصل في العديد من المواقع واللي استطعنا أنه من 11 ألف قسم أننا الآن خفضناها إلى أقل من 50٪ ديال هاذ 11 ألف اللي انطلق منها هذا الإكتضاظ، الإكتضاظ يعني 40 تلميذ في القسم، فيما يتعلق بالأساتذة كان مجهود إستثنائي بالنسبة لسلا الجديدة والعرضيين مابقى مشكل في سلا الجديدة فيما يتعلق بالتأطير من طرف الأساتذة بنفس حالة بحالة واكبت الحالة ديال هاذ الملف وطبعا سأستمر حتى تستقر لأنه فعلا في سلا الجديدة من المشاكل اللي واجهتنا هذه السنة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

ننتقل إلى السؤال الموالي والسؤال الأخير دائما مع السيد وزير التربية الوطنية حول وضعية أساتذة السلك الثاني من التعليم الأساسي المتخرجين من مراكز التربية الجهوية للمعلمين سابقا سؤال تقدم به المستشار المحترم السيد عبد القادر العسولي، السي عبد القادر لكم الكلمة.

السيد المستشار عبد القادر العسولي:

إذن السؤال ديالي كيتعلق بفئة الأساتذة العاملين في السلك الثاني من التعليم الأساسي والذين شاركوا في الترقية الداخلية بإختيار في سنة 89 وسنة 90 وفق المذكرة الوزارية رقم 00-43 بتاريخ 6 أبريل 1988 والمذكرة كذلك رقم 62 بتاريخ 9 مايو 89، والمذكرة رقم 81 الصادرة بتاريخ 14 مايو 90، وكلها تنص علي مقتضيات المرسوم رقم 742 على 85 على 2 بتاريخ 18 محرم 1406 الصادرة بتاريخ 4 أكتوبر 1985 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية ولاسيما في المواد 20-26-31 من المرسوم المذكور أعلاه تجعلنا اليوم نعرض على أنضاركم وضعيتهم التي تتمثل تفاصيلها فيما يلي هذا الفوج السيد الوزير لم يثم البث في وضعيته رغم نوفره علي الشروط المنصوص عليها في المذكرات والمرسوم المذكورين أعلاه عكس الأفواج السابقة أي الأفواج ديال 86-87-88-89، والتي استفادت أنداك من السلم العاشر وتستفيد الآن من السلم11 في حين الوضعية ديالهم راكم عارفينها.

السيد الوزير، هاذ الفئة بقات مجمدة في السلم التاسع وقد تمت تعبئة الملفات من طرف المستفيدين الغير معنيين بالأمر بناء على الشروط المطلوبة في هذا الشأن وثم إدراج الأسماء ديالهم ضمن لوائح المستفيدين في هذه الترقية لسنة 89 و90 لكنها أقبرت الشيء الذي حرمهم من الإستفادة الإدارية والمالية كباقي زملائهم، نؤكد لكم مجددا السيد الوزير وبكل إلحاح أن وضعية هذه الفئة واضحة وتختلف تمام الإختلاف عن وضعية زملائهم الذين لم يعبئوا ملفاتهم سواء في 89 أو 90 واللوائح الصادرة عن الوزارة تتضمن الأسماء ديالهم وراه غندي نماذج منها كمستفيدين من الترقية لسنة 90 تعتبر خير شاهد على ذلك نرجو منكم السيد الوزير المحترم وإنطلاقا من العناية الخاصة التي تولونها لوضعية الموارد البشرية بوزارتكم إتخاذ التدابير التي ترونها مناسبة لإنصاف هذه الفئة راه جلهم مقبل على التقاعد، نتمناو السيد الوزير بناء علي ما أثرتموه في العيد ديال، أنكم تنكبون علي دراسة هذه الملفات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية :

شكرا السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

الأمر يتعلق بمعلمين اللي درسو في المراكز الجهوية وأصبحوا أساتذة ديال السلك الأول من الثانوي هاذ الأساتذة قبل 93 كانوا كيستافدوا من الترقية كانوا كيمروا من سلم 9 إلى سلم 10 على أساس تسع سنين ديال الأقدمية العامة زائد ست سنين في إطار الموقع الجديد كتعطي 15 سنة في المجموع من بعد 93 مابعد ما وقع تعديل المادة 26 ولّت الأقدمية المفترضة هي عشر سنوات هاذ الأساتذة ولى فعلا عندهم مشكل ويعتبر أنه حيف من الناحية الإدارية ويتعرف به كذلك من طرف المصالح التقنية اللي زاد في الأمر أنه ماستفاوش هاذ الأساتذة لامن الترقية الاستثنائية ديال 96 ولا حتى من ديال 2000 باش نصفو هؤلاء قمنا بتعديل المادة 26 المعنية، فتعاود تنظيم هذه المادة على أساسين، الأساس الأول وهو خلينا خلينا هذيك 10 سنين بالنسبة للأساتذة الجدد وأضفنا الأساس الثاني اللي هو الأقدمية ديال 15 سنة اللي كانت 6+9، ولكن هذا المشاكل كلها كما تعرفون طبعا قدمنا مشروع ديال التعديل ونناقش مع الوزارة المعنية كان إجتماع في شهر أكتوبر.

الإجتماع الأول لإنطلاق هذه المراجعة ولتصحيح هذه الوضعية ومع ذلك كيبقى الحل ديال هذا المشكل وهو النظام الأساسي الذي ستصدره إنشاء الله في السنة المقبلة.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة تعقيب للسيد المستشارالسيد عبد القادر تفضلو.

السيد المستشار:

إذن أشرتم السيد الوزير أنكم غادي تنكبو فعلا على معالجة هاذ الإخوان الزملاء لربما العدد ديالهم لا يفوق تقريبا شي 4 ألف واعطيتو فعلا بأن هذه الفئة تصابت بحيف اللي هما الآن كيعيشوا فعلا واحد الحالة ديال التدمر والإستياء وراكم جالستهم وراهم الآن تيتمناو الآن في هذه الظرفية تعالج المشكل ديالهم، وهذا ما يمكن أن أثيره في هذا الرد ديالي، وأؤكد بأن هذه الفئة غادي يعطيوها الإهتمام باش تخرج من هذه الدوامة على أساس أنها تعطي أكثر في المجال التعليمي اللي اعطات مدة سنوات ربما منهم الآن اللي قضى 34 سنة ومازال تيأدي في القسم، نتمناو كل الخير أنكم جاوبتهم السيد الوزير وأنكم غادي تنكبوا على معالجة الملف ديالهم ومايتعاش انضاف للعديد من المشاكل التي كتخلي سيولة من المشاكل واللي كتنعكس على الوضعية والرسالة التعليمية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار،

السيد الوزير ،

أظن لكم تعقيب على السيد العسولي.

السيد الوزير:

فهو المشروع ديال تصحيح هاذ المادة ديال 26 خدا طريقو ووقعات جلسات، وقررنا أنه انتهي هاذ الملف في أقرب الآجال والمعالجة هي واخدة طريقها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،

بهذا السؤال، نكون قد جئنا على نهاية جدول أعمال جلستنا هاته ومرة أخرى تتقدم بالشكر إلى السيد الوزير على مساهمته في هذا النقاش، نشكركم جميعا.

وأعلن عن رفع الجلسة.